البحوث والدراسات

واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى مواءمته مع متطلبات التنمية

د. فيصل حميد الملا عبدالله*

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى مواءمته مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وكذلك تعرف التحديات التي تحول دون تفعيل مخرجات التعليم العالي وربطها بمتطلبات التنمية، إضافة إلى تعرف أهم الاستراتيجيات المستقبلية لربط خطط التعليم العالي بالتنمية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- أن التعليم العالي في البحرين شهد تطوراً كبيراً؛ حيث بدأ بمعهد واحد للتعليم العالي، وبعدد محدود من الطلبة، ليصل إلى عشرات الجامعات والكليات ذات التخصصات المتنوعة.
- زيادة الإقبال على التعليم العالي في البحرين في الوقت الراهن بشكل مطرد وسريع، وعجز مؤسسات التعليم العالي – خاصة الحكومية منه – عن استيعاب هذه الزيادة على الرغم من زيادة طاقتها الاستيعابية.
- هناك فجوة نوعية بين عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي؛ حيث تمثل الطالبات نحو 65٪ من

* دكتوراه في التربية، جامعة نيويكسيكو، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٥م، وأستاذ مشارك، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية، في حين يمثل الطلاب نحو 35٪.

- **كثير من مخرجات التعليم العالي في أعدادها ومجالات تخصصاتها لا تتلاءم مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.**
- **أن سوق العمل يحتاج إلى مخرجات التعليم العالي الفني من نمط الكليات المتوسطة، الذي يقوم على مجموعة من البرامج المهنية والفنية والتطبيقية المتنوعة لمدة سنتين، وهذا لا يتسق مع واقع مؤسسات التعليم العالي التي تهيمن عليها التخصصات الجامعية: الإدارية والنظرية.**

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير مخرجات التعليم العالي وربطها بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

مقدمـــــة:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، حيث أصبح يشكل حجر الزاوية للعملية التنموية للمجتمع والمؤشر الرئيس لتقدم الشعوب وازدهارها، فلا تنمية لأمة دون تعليم عال، فعال وحيوي ودائب التطور.

وتعد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة تبادلية عضوية؛ فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته. والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها (حبشي، ٢٠٠٠م).

ويعد التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولا تقتصر أهمية التعليم العالي – من منظور التنمية

البشرية – على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم العالي يسهم بشكل فاعل في تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات التعليم والتدرب ومخرجاتهما كماً وكيفاً وبين حاجات التنمية وسوق العمل من المهارات المطلوبة (لقمان، ٢٠٠٧م). وقد أشار الجلال (٢٠٠٧م) إلى ضرورة توثيق العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وتحقيق التلاؤم المطلوب بينها بشكل مستمر ومتطور.

وعلى الرغم من حداثة قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين، الذي لا يزيد عمره على ثلاثة عقود بكثير، فإن اهتمام القيادة السياسية وتأكيدها أهمية التعليم العالي في بناء الدول العصرية جعلا هذا القطاع يحقق قفزات كمية متميزة. وقد نشأ التعليم العالي في مملكة البحرين في ضوء احتياجات المجتمع لمواكبة حركة التقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والعلمي، وبغرض إعداد كوادر علمية مؤهلة تسهم في الوفاء باحتياجات التنمية. وعرفت البحرين التعليم العالي في بداية الستينيات من القرن الماضي بتأسيس المعهد العالي للمعلمين والمعلمات، وهي خطوة تمهيدية لنشوء التعليم العالي، الذي بدأ بإنشاء كلية الخليج للتكنولوجيا عام ١٩٦٨م، تبعه بعد ذلك إنشاء الكلية الجامعية للتربية والآداب والعلوم في عام ١٩٧٨م، إلا أن تأسيس هاتين الكليتين لم يمنع من استمرار تدفق الطلبة البحرينيين نحو الخارج، لتلقي تعليمهم العالي سواء في الدول الخليجية (الكويت والسعودية)، أو البلدان العربية، (مصر والعراق)، أو في الدول الأجنبية، ومع منتصف الثمانينيات شهد التعليم العالي في البحرين خطوة جريئة بتأسيس جامعة البحرين وبالتحديد في عام ١٩٨٦م (جامعة البحرين، ٢٠٠٠م).

هذا، وقد حدث تطور ملموس خلال السنوات الماضية في التعليم العالي في مملكة البحرين وبخاصة بعد تولي جلالة الملك حمد مقاليد الحكم في البلاد؛ إذ افتتحت جامعات خاصة عديدة، وأصبح التعليم العالي يضم العديد من الأنواع الجديدة، التي تلبي احتياجات التنمية مثل المعاهد العليا، والمعاهد التكنولوجية،

وكليات العلوم التطبيقية، وكليات إعداد المعلمين، وقد بلغ عدد الجامعات الخاصة في الوقت الراهن في المملكة نحو ١٢ جامعة (الملا عبدالله، ٢٠٠٦م).

إلا أن الكمال يبقى غاية لا تطال، خصوصاً أن التعليم العالي بالمملكة- كغيره من أنظمة التعليم المشابهة في غالبية دول العالم- يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تلبيته لمتطلبات التنمية، والتي تتمثل- بصفة خاصة- في زيادة الطلب عليه ومدى توافق الطاقات الاستيعابية لمؤسساته مع النمو السكاني، ومدى فاعلية شراكة مؤسساته مع مؤسسات القطاع الإنتاجي والخدمي ومنشآته، وقدرته على مواكبته التطورات التقنية التعليمية الحديثة والمعاصرة التي فرضتها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتعزيز مستوى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات عملية التنمية واحتياجات سوق العمل.

وصحيح أن التعليم العالي في البحرين قد أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلا أنه ما زال يواجه تحدياً يتعلق بمدى ملاءمته مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، إذ ما تزال مؤسسات تعليمنا العالي تعد الطلبة للواقع المعيش، وتبني سياساتها وبرامجها التعليمية وفقاً لمتطلبات قصيرة المدى، مما أدى إلى تضخم أعداد الخريجين من برامج لا يحتاجها السوق المحلي، ولم تضع هذه المؤسسات في اعتبارها إعداد خريجيها ليكونوا قادرين على المنافسة الإقليمية والعالمية.

وانطلاقاً من هذا، وتمثلاً لهذه الأهمية جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى مواءمته مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل المستقبلية.

مشكلة الدراسة:

يمثل التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية وتاج المسار الدراسي ونهاية المطاف التعليمي النظامي بالنسبة للطلبة والدارسين، كما يشكل حجر الزاوية للعملية التنموية للمجتمع، والمؤشر الرئيس لتقدم الشعوب وازدهارها. وما فتئت أهميته تزداد، وبخاصة في العقود الأخيرة، وفي المجتمعات المتقدمة حيث أصبحت

مؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات المتخصصة ومعاهد البحث العلمي مركز صناعة القرار الإستراتيجي وموطن رسم التوجهات والسياسات التنموية.

تسعى مملكة البحرين باستمرار من أجل التقدم في مجال التعليم العالي وربطه بمتطلبات التنمية، ودفعه للأمام باعتباره أمل المجتمع؛ وذلك من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة علمياً والمزودة بالمهارة الفنية رفيعة المستوى، والمتسلحة بالكفاءات المهنية؛ لأنه أداة العصر الحديثة التي تخرج مجتمعنا من ردهات الثبوت والانحصار إلى العالمية؛ ليكون بين مصاف الأمم المتقدمة.

ومع ذلك فإن التعليم العالي في مملكة البحرين يعاني القصور والتقصير عن متطلبات نهضة تنموية حقة، وبخاصة من حيث نوعيته والمساهمة في توظيفه خدمةً للتنمية، لذا بدأت تظهر اتجاهات جديدة تنادي بدور أكبر لمؤسسات التعليم العالي في إحداث التنمية وتسييرها، فالتعليم العالي ينبغي أن ينصب على دراسة أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته واحتياجات سوق العمل، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات، وإيجاد الحلول للمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية. وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي وسيلة أساسية في إعداد القوى البشرية المؤهلة بالعلم والمعرفة التي تستطيع أن تحمل على عاتقها إدارة دفة التنمية في البلاد حيث تقاس التنمية في كثير من الأحيان بتوافر رأس المال البشري، الذي يمثله البناء الهرمي للقوى العاملة.

واعتباراً لهذا الدور الريادي الذي تقوم به الجامعات وما في حكمها من مؤسسات تعليمية عليا في الارتفاع بمؤشرات التنمية البشرية، وما تشهده من تغيرات جذرية في أهدافها ونظمها وأشكالها، وما تواجهه من تحديات بحكم حجم الطلب عليها والوسائل المتاحة لها ومستوى المنافسة بينها، ونظراً إلى واقع التعليم العالي في مملكة البحرين وما يعتريه من تحولات وتحديات، وما يتطلع إليه من طموحات وآفاق ترقى به إلى المستوى المطلوب، جاءت فكرة هذه الدراسة لتعرف واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى مواءمته مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١ – تعرف واقع التعليم العالي في مملكة البحرين.

٢ – تعرف مدى قدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته.

٣ – تعرف مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

٤ – تعرف التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية.

٥ – تحديد آفاق التصورات المستقبلية لتعزيز دور التعليم العالي في خدمة التنمية.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى مواءمته مع خطط التنمية. وبصورة أكثر تحديداً تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – ما واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ؟

٢ – ما مدى قدرة التعليم العالي في مملكة البحرين على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي؟

٣ – ما مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل؟

٤ – ما التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية؟

٥ – ما آفاق التصورات المستقبلية لتعزيز دور التعليم العالي في خدمة التنمية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول واقع التعليم العالي في مملكة البحرين؛ الأمر الذي قد ينتج منه فهم أعمق لهذا الواقع والتحديات التي تعترضه

وتحد من اتساقه مع خطط التنمية واحتياجات سوق العمل. وبشكل أكثر تحديداً فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في الآتي:

– تعد معرفة واقع التعليم العالي وإمكاناته، والكشف عن مدى ملاءمته لاحتياجات التنمية وسوق العمل بطريقة علمية تستند إلى بيانات وإحصاءات، وقدرته على مقابلة الطلب الاجتماعي – الخطوة الأولى لتقويمه وتطويره.

– قد تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى معرفة مدى اتساق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية احتياجات المجتمع؛ وذلك من أجل تقديم بعض التوصيات والاقتراحات حول أنماط التعليم العالي التي تتسق مع احتياجات التنمية وتلبي الطلب الاجتماعي عليه.

– قد تفيد الدراسة من خلال نتائجها قادة القرار وراسمي السياسات التربوية، وذلك بإعادة النظر في مخرجات التعليم العالي والاستعداد لتكييفها مع مطالب التنمية وسوق العمل.

تعريف المصطلحات:

إننا نرى ضرورة تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة، وهي على النحو التالي:

التنمية: عملية حضارية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الحتمية في مختلف أوجه نشاطات المجتمع الاجتماعية، والمعرفية، والاقتصادية، والثقافية؛ بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده (عارف، ٢٠٠٧م).

التعليم العالي: كل تعليم يمنح درجة علمية بعد مرحلة التعليم الثانوي. لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، والكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية **(مذكور، ٢٠٠٠م)**.

ويقصد بالتعليم العالي في هذه الدراسة جميع مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، التي تقدم برامج أكاديمية وتدريبية بعد مرحلة الدراسة الثانوية، وتشمل هذه المؤسسات ثلاث مؤسسات تعليم عال حكومية، وواحدة خليجية،

واثنتي عشرة جامعة بحرينية خاصة موزعة في أنحاء البلاد، تقدم شهادات جامعية على مستوى الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير، وحتى الدكتوراه في مجالات مختلفة (تعريف إجرائي).

القوى البشرية العاملة: تلك الفئة من السكان التي تشارك في النشاط الاقتصادي، ويندرج في إطار مفهوم القوى البشرية العاملة السكان في الأعمار ١٥ سنة فأكثر (مذكور، ٢٠٠٠م).

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للأدب العلمي في واقع التعليم العالي ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية على المستوى العربي، يلاحظ عدداً من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال، بينما قلة – على حد علم الباحث – هي الدراسات التي أجريت نحو واقع التعليم العالي في مملكة البحرين. وسنحاول في هذا الجزء أن نتناول بعضاً من هذه الدراسات، وذلك على النحو التالي:

قام **أبو هلال (١٩٩٨م)** بدراسة حول مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي، وهي دراسة تحليلية تناولت مقدمة التطورين الكمي والنوعي في التعليم العالي واتجاهاتهما، ثم عرض لمواصفات الخريجين ووضعهم الوظيفي، وخصائص سوق العمل المحلي، ومؤشرات تأثير التعليم العالي على المستوى الشخصي، وتناولت أسباب ضعف فاعلية مؤسسات التعليم العالي، وطرحت نظرة مستقبلية للتعليم العالي وسوق العمل، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: إعادة هيكلة مجلس التعليم العالي وتفعيله، توجيه عرض مهارات الخريجين بما يتناسب مع سوق العمل، تطوير البرامج الدراسية المطروحة.

وأجرى **عطية وسالم (٢٠٠٠م)** دراسة استهدفت سياسة التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وتأثيراته على الأسرة المصرية؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج تطوراً ملموساً في التعليم العالي في مصر، إذ بلغ عدد الجامعات الموجودة في مصر نحو ١٣ جامعة، تضم نحو ٢١٩ كلية، منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، كما أوضحت النتائج وجود فجوة نوعية

بين الطلبة والطالبات في الجامعات لصالح الطلبة، وأن معدل النمو السنوي لأعداد الطالبات يفوق أعداد الطلبة، وأشارت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود ترابط بين احتياجات سوق العمل ومختلف التخصصات بالكليات المختلفة.

أما دراسة **آل عبدالله (٢٠٠٢م)** فهدفت إلى معرفة قدرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقدمت وصفاً كمياً وكيفياً لمؤسسات التعليم العالي. وأشارت أهم النتائج إلى أن قرابة ٣٠٪ من خريجي التعليم الثانوي لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي، كما أن مخرجات التعليم العالي يغلب عليها التخصصات النظرية والتربوية، وأن القطاع الحكومي هو المستهلك الأول لمخرجات التعليم العالي.

أما **عيسان (٢٠٠٦م)** فقد قامت بدراسة حول التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان، ورصدت أهم المشكلات التي يعانيها التعليم العالي في عمان وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية، ومن أهمها: احتواء معظم البرامج الأكاديمية على مقررات دراسية تقليدية، وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على الدراسات التطبيقية، وضعف ربط هذه البرامج باحتياجات التنمية، ومحدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالطلب الاجتماعي، وصعوبة تعامل مؤسسات التعليم العالي مع مخرجات التعليم العام والتطورات في مناهجه وبرامجه، وضعف قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل لمخرجات التعليم العالي المختلفة.

وقام **لقمان (٢٠٠٧م)** بدراسة تقليل الفجوة بين التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في الوطن العربي؛ حيث أشار إلى أهم أسباب ضعف العلاقة بين مواءمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وهي: تدهور قيمة العمل، تهافت نظم التعليم والتدريب، قلة الموارد المالية المخصصة لتطوير نظم التعليم والتدريب، ضعف الإنتاجية العلمية، وضعف الأجور وجيوب الفقر. كما أشارت الدراسة إلى أن البطالة هي أبرز صور التنافر بين مخرجات التعليم

وسوق العمل، وعرضت بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم بتجسير الفجوة بين التعليم والتدريب وسوق العمل ومنظمة العمل العربية.

وفي السياق نفسه، عرضت ورقة التعليم وسوق العمل **لجلال (٢٠٠٧م)** بعض المداخل العملية لتوثيق العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وتحقيق التلاؤم بينهما، كما عرضت الورقة تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية التطويرية لمواءمة مخرجات التعليم والتدريب وسوق العمل، وخلصت إلى بعض التوصيات، من بينها ضرورة استفادة الدول العربية من هذه التجارب الناجحة.

وبالنظر إلى ما مكن للباحث من الاطلاع عليه من اهتمامات بحثية ودراسية تشهدها ساحة التعليم العالي، وما تم عرضه من دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية يتضح أن التعليم العالي في الوطن العربي يواجه مشكلات وتحديات متقاربة تحد من تلبيته لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. كما أظهرت الدراسات والأبحاث ضرورة العمل على توطين مخرجات التعليم العالي في الوظائف الإدارية والفنية في القطاعين الحكومي والخاص، ولن يتم ذلك إلا بالارتفاع بقدرات الخريجين التأهيلية والتدريبية، وملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق مزيد من الربط والتلاحم بين قطاعي التعليم والعمل. كما اتضح من خلال عرض الدراسات والاهتمامات البحثية السابقة، ندرة الدراسات المحلية التي تناولت واقع التعليم العالي بصفة عامة ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية على وجه الخصوص، على الرغم من شيوعها على المستوى العربي. وبعد، فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية في تنظيم الدراسة وعرض نتائجها ومناقشتها.

منهج الدراسة:

تتبنى الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (٩٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد استجاب للاستبانة (٨١) عضواً؛ بحيث بلغت نسبة الاستبانات المعادة من قبل أفراد العينة (٩٠٪) من مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة. وبعد استبعاد الاستبانات ذات البيانات الناقصة، وعددها (٣) استبانات، أصبحت عينة الدراسة النهائية (٧٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين. ويبين الجدول رقم (١) توزع أفراد عينة الدراسة طبقاً لنوع الجامعة.

الجدول رقم (١)
تصنيف أفراد عينة الدراسة طبقاً لنوع الجامعة

م	التخصص	العدد	النسبة ٪
١	الجامعات الحكومية	٥٨	٧٤,٣٪
٢	الجامعات الخاصة	٢٠	٢٥,٦٪
	المجموع	٧٨	١٠٠٪

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الضرورية للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة الخاص بالتحديات التي تواجه التعليم العالي، وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية معتمداً على الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وبناءً على مراجعة الأدبيات التربوية والدراسات السابقة، تم تحديد فقرات الاستبانة بصورة مبدئية، حيث تضمنت (١٥) فقرة على شكل تحديات، كما تضمنت سؤالاً مفتوحاً حول آفاق التصورات المستقبلية لتعزيز دور التعليم العالي في خدمة التنمية.

وقد صمم مقياس التقدير النهائي لهذه الاستبانة من ٥ تقديرات أساسية وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث وضع أمام كل فقرة مقياس متدرج يتكون من خمس درجات، وهي: موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، غير متأكد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق بشدة (١).

صدق الأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عشرة محكمين من المتخصصين المشهود لهم في مجال التدريس الجامعي، ولديهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات في هذا المجال. وقد طلب منهم تحكيم الاستبانة من حيث مدى صدقها في قياس الهدف الذي وضعت من أجله، ومدى دقة الفقرات لغوياً، ومدى صلاحيتها للتطبيق، وإذا ما كان هناك اقتراحات لتعديل صياغة أي من الفقرات والمحاور.

وبعد جمع الاستبانة والاطلاع على ملاحظات المحكمين، تم تعديل صياغة بعض الفقرات وحذف بعضها الآخر، وهي التي لم تحصل على نسبة موافقة ٨٥٪ فأكثر من آراء المحكمين، كما تم الأخذ باقتراح اقتصار عدد الفقرات على (١٢) فقرة بعد أن كانت في الأصل مكونة من (١٥). ثم عرضت الاستبانة في صورتها النهائية على المحكمين أنفسهم وبلغ متوسط نسبة الاتفاق بينهم ٩٠٪؛ مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الظاهري.

ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الاستبانة بطريق التجزئة النصفية (**split-half**)؛ حيث طبقت على عينة مكونة من (١٢) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة البحرين من خارج عينة الدراسة. وقد حسب معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ بين النصف الأول (الأعداد الفردية) والثاني (الأعداد الزوجية)، وبلغ معامل الثبات للأداة (٠,٨٣)، وهو معامل ثبات جيد يدل على ثبات الاستبانة.

المعالجات الإحصائية:

تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واعتمد الباحث في إجراء الدراسة واستخراج النتائج الأساليب الإحصائية التالية:

- تم حساب النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية النسبية (الرتبة) للإجابة عن أسئلة الدراسة الرئيسة.
- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض نتائج السؤال الأول:

نص السؤال الأول على ما يلي: "ما واقع التعليم العالي في مملكة البحرين"؟

للإجابة عن هذا السؤال بشيء من التفصيل سوف نتناول واقع التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال ما يلي: واقع التعليم العالي الحكومي، واقع التعليم العالي الخاص، ومجلس التعليم العالي.

١ – واقع التعليم العالي الحكومي:

بدأ التعليم العالي في مملكة البحرين في ستينيات القرن الماضي، على هيئة معاهد عليا وكليات لتصبح فيما بعد جامعات شاملة. ويعد تأسيس المعهد العالي للمعلمين والمعلمات في مطلع الستينيات من القرن الماضي البداية الأولى لظهور مؤسسات التعليم العالي في البحرين. ويأخذ التعليم العالي الحكومي في مملكة البحرين صورتين رئيستين: التعليم العالي المدعوم بشكل كلي من قبل الحكومة كجامعة البحرين، وكلية العلوم الصحية، ومعهد البحرين للتدريب؛ والتعليم العالي المدعوم بشكل جزئي من قبل الحكومة كجامعة الخليج العربي التي تمول من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الست. وبلغ إجمالي عدد الطلبة

الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية في مملكة البحرين ٢١١٦٨ طالباً وطالبة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م موزعين على أربع مؤسسات تعليمية؛ مما يدل عن تطور نوعي في التعليم العالي في البحرين. وتتفق هذه المؤشرات مع نتائج دراسة عطية وسالم (٢٠٠٠م) التي أظهرت تطوراً ملموساً في التعليم العالي في مصر، والجدول رقم (٢)، والشكل رقم (١) يوضحان هذا التوزع.

وفي ما يلي نقدم عرضاً موجزاً لواقع مؤسسات التعليم العالي الحكومية:

جامعة البحرين:

تعد جامعة البحرين من الصروح العلمية التي تشهد على التقدم العلمي والحضاري لمملكة البحرين؛ حيث تعود جذورها إلى بداية الستينيات من القرن الماضي حين أنشئ المعهد العالي للمعلمين والمعلمات، وتلته كلية الخليج للتكنولوجيا التي أنشئت عام ١٩٦٨م، ثم تطور المعهد العالي فيما بعد إلى كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية التي أنشئت عام ١٩٧٨م. وتكلل تطور التعليم العالي في تلك الحقبة بافتتاح جامعة البحرين في عام ١٩٨٦م، حيث تأسست على أثر دمج كلية الخليج للتكنولوجيا، وكلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية (جامعة البحرين، ٢٠٠٦م؛ الملا عبدالله، ٢٠٠٥م).

وتضم جامعة البحرين في الوقت الراهن ثماني كليات هي: كلية الآداب، وكلية إدارة الأعمال، وكلية التربية، وكلية تقنية المعلومات، وكلية الحقوق، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية العلوم التطبيقية، وبلغ إجمالي عدد طلبة جامعة البحرين ١٥٤٠٣ طلاب وطالبات في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م موزعين على ثماني كليات. والجدول رقم (٢) يوضح هذا التوزع.

كلية العلوم الصحية:

تعد كلية العلوم الصحية من مؤسسات التعليم العالي الحكومية في البحرين؛ حيث تتولى وزارة الصحة الإشراف عليها، وقد تم إنشاؤها في عام ١٩٧٦م بهدف تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر البشرية المدربة علميا وعملياً. وتقدم برامج الشهادة المشاركة في العلوم، والدبلوم العالي في التمريض، وبكالوريوس التمريض، وبلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدين في كلية العلوم الصحية ١٢٠٠ طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م (كلية العلوم الصحية، ٢٠٠٧م).

الجدول رقم (٢)
عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية
للفصل الدراسي الأول من عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م

اسم المؤسسة	الكلية	سنة التأسيس	المجموع
جامعة البحرين	التربية	١٩٧٨	٩٥١
	الآداب	١٩٧٨	٢٣٠٨
	العلوم	١٩٧٨	٧٢٩
	الهندسة	١٩٨١*	٩٧٤
	إدارة الأعمال	١٩٨٩	٤٩٥٠
	تقنية المعلومات	٢٠٠٠	١٦٦٢
	الحقوق	٢٠٠٢	٨٤٥
	العلوم التطبيقية	٢٠٠٥	٢٩٨٤
	المجموع		**١٥٤٠٣**
	كلية العلوم الصحية	١٩٧٦	١٢٠٠
	معهد البحرين للتدريب	١٩٩٢	٣٥٠٠
	جامعة الخليج العربي	١٩٧٩	١٠٦٥**
	المجموع		**٥٧٦٥**
	المجموع الكلي		**٢١١٦٨**

* يعود تاريخ إنشاء الكلية إلى عام ١٩٦٨م.

** إحصائية عام ٢٠٠٦م

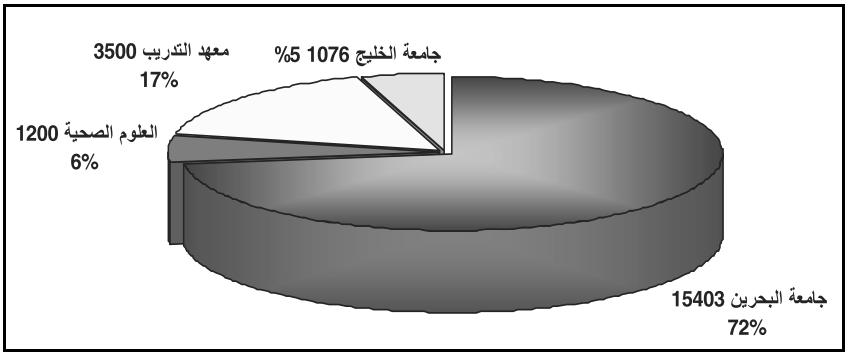

الشكل رقم (١) – نسبة الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م

معهد البحرين للتدريب:

أما معهد البحرين للتدريب الذي تشرف عليه وزارة العمل فقد تم إنشاؤه في عام ١٩٩٢م، بهدف تقديم أعلى مستوى من البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات قطاعات التصنيع، التشغيل، البناء، التجارة، تقنية المعلومات، والخدمات. ويقدم المعهد عدداً من شهادات الدبلومات الفنية والتقنية، وينتظم في المعهد بحسب إحصائية العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م (٣٥٠٠) طالب وطالبة بالنظام الكلي (معهد البحرين للتدريب، ٢٠٠٦م).

جامعة الخليج العربي:

انطلقت فكرة إنشاء جامعة الخليج العربي من الدور الجليل للتعليم العالي والجامعي في تطوير المجتمع الخليجي وتوفير احتياجاته من المتخصصين والخبراء في شتى المجالات المهنية ذات الأهمية للمجتمع. وعلى ضوء ذلك أطلق المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج في دورته الرابعة التي عقدت بدولة البحرين بتاريخ ٦ و ٧ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ الموافق ٣ و ٤ أبريل ١٩٧٩م قرار إنشاء "جامعة الخليج العربي" لتكون البحرين مقراً لها. وتضم الجامعة حالياً كليتين: كلية الطب والعلوم الطبية وتشتمل على (١١) قسماً

أكاديمياً، وكلية الدراسات العليا التي تقدم من خلال مجالي الدراسات التقنية والتربوية ثمانية برامج على مستوى دبلوم الدراسات العليا والماجستير و(الدكتوراه في تربية الموهوبين). وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في جامعة الخليج العربي للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٧م نحو (١٠٦٥) طالباً وطالبة (جامعة الخليج العربي، ٢٠٠٧م).

٢ – واقع التعليم العالي الخاص:

خصخصة التعليم العالي بمفهوم اقتصاديات السوق؛ أي جعله خاصاً يتولاه القطاع الخاص ضمن مشاريعه الاستثمارية، ظاهرة حديثة العهد في مملكة البحرين؛ إذ لا يزيد عمرها على خمس سنوات؛ أي بعد الإصلاحات السياسية التي قادها جلالة الملك المفدى، أخذت الحكومة توسع من أنشطة السوق؛ مما شجع رجال الأعمال أو أصحاب المال على افتتاح جامعات خاصة، وأخذت تتزايد وتنتشر في المملكة بشكل لافت للنظر، حيث شهدت المملكة افتتاح أول جامعة خاصة في عام ٢٠٠٢م، وتوسع عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة ليصل مع بداية عام ٢٠٠٧م إلى ١٢ جامعة خاصة، وكلها تقريباً افتتحت كليات وأقساماً تكاد تكون مماثلة، بل افتتحت في هذا العمر القصير برامج للدراسات العليا في العديد من التخصصات العامة، بما فيها الدقيقة (الملا عبدالله، ٢٠٠٦م)، كما تقوم بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتقديم برامج بالدوام الجزئي لمن لا تسمح لهم ظروفهم العملية بالدراسة وفق نظام الدوام الكامل، كذلك تم السماح لعدد من المؤسسات التعليمية لاستضافة برامج في مستوى الماجستير لجامعات خارجية. وتمنح معظم الجامعات والكليات الخاصة درجات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه في تخصصات مختلفة. وترتبط هذه الجامعات والكليات عامة بجامعات وكليات عالمية. والجدول رقم (٣)، والشكل رقم (٢) يوضحان الجامعات الخاصة في المملكة (المعاودة وآخرون، ٢٠٠٧م).

الجدول رقم (٣)
عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة
لعام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م

م	اسم المؤسسة	تاريخ بدء الدراسة	المجموع
١	جامعة (AMA) الدولية	سبتمبر ٢٠٠٢	٢٢٩٩
٢	كلية البحرين الجامعية	سبتمبر ٢٠٠٢	٥٢٩
٣	المركز الدولي لمعهد بيرلا للتكنولوجيا	سبتمبر ٢٠٠٢	٤٠٣
٤	الجامعة الخليجية	أكتوبر ٢٠٠٢	١٠٠٠*
٥	الجامعة الأهلية	فبراير ٢٠٠٣	١٠٨٨
٦	الجامعة العربية المفتوحة	فبراير ٢٠٠٣	٢١٠٠*
٧	جامعة نيويورك للتكنولوجيا	سبتمبر ٢٠٠٣	١١٨١
٨	جامعة العلوم التطبيقية	سبتمبر ٢٠٠٤	٦١٢
٩	جامعة ديلمون للعلوم والتكنولوجيا	يوليو ٢٠٠٤	١٩٥٤
١٠	جامعة البحرين الطبية	أكتوبر ٢٠٠٤	٢١٩
١١	الجامعة الملكية للبنات	سبتمبر ٢٠٠٥	١٣٠
١٢	جامعة المملكة	سبتمبر ٢٠٠٤	٦٧٢
	المجموع		١٢١٨٧

* بحسب إحصائية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

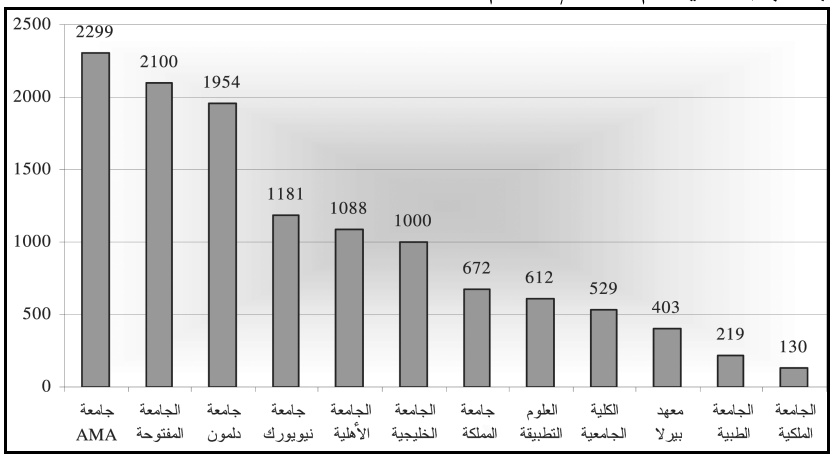

الشكل رقم (٢) – عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م

وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣) إلى أن عدد المسجلين في هذه المؤسسات للعام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م بلغ (١٢٢٨٧) طالباً وطالبة موزعين على ١٢ مؤسسة تعليمية خاصة. وقد أسهمت هذه المؤسسات في أن تجنب الملتحقين بها مساوئ الاغتراب، وأوجدت فرص عمل لعدد لا بأس به من الإداريين والفنيين، ولكنها مازالت تعتمد اعتماداً تاماً على أعضاء هيئة التدريس من الوافدين. ووجدت الحكومة في ظهور الجامعات الخاصة سنداً جديداً لدعم التعليم العالي ونشره، وعوناً يساعدها في التنظيم والبناء التربويين والاجتماعيين، والمشاركة في تحمل مسؤولية التنمية والتغيير التربويين والاجتماعيين.

٣ – مجلس التعليم العالي:

في خطوة تستهدف تنظيم منظومة التعليم العالي: الحكومي والخاص في مملكة البحرين، أصدر جلالة الملك قانوناً برقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م يقضي بإنشاء مجلس للتعليم العالي يختص بالشؤون المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛ بحيث يعتبر هذا المجلس المرجعية الأولى للتعليم العالي في البحرين (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥م).

وينص القانون على أن يشكل المجلس برئاسة الوزير وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والمكانة العلمية، على أن يكون من بينهم من يمثل مؤسسات التعليم العالي: الحكومية والخاصة، وتكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد. وأكد القانون أن يتولى المجلس شؤون التعليم العالي، وبخاصة:

١ – إعداد السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.

٢ – اقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومي في المملكة وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها.

٣ – وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.

٤ – بحث واقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة في المملكة.

٥ – النظر فيما يواجه التعليم العالي من صعوبات واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها.

٦ – وضع الشروط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي على مختلف أشكالها.

٧ – إصدار اللوائح والقرارات المنظمة للشؤون الأكاديمية والمالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي.

٨ – الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار الخطة العامة للتعليم العالي وفق شروط الترخيص التي يضعها المجلس.

٩ – التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات البحث العلمي من ناحية وبينها وبين مؤسسات التعليم العام من ناحية أخرى والسعي لتحقيق المزيد من التكامل بينها.

١٠– الاطلاع على التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية حول أداء مؤسسات التعليم العالي واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن تقويم هذا الأداء وتطويره.

١١– إعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

١٢– متابعة مؤسسات التعليم العالي ومراقبة برامجها والخدمات المساندة التي تقدمها وجودة أدائها ومخرجاتها وأوضاعها المالية.

١٣– تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي.

ونص القانون على أن يجتمع المجلس بناءً على دعوة من رئيسه مرة كل أربعة أشهر على الأقل، ويجوز دعوته إلى اجتماعات استثنائية كلما اقتضى الأمر ذلك، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر الاجتماع أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته وتوصياته بموافقة أغلبية الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس، وللمجلس أن يعرض على مجلس الوزراء ما يراه من توصيات وقرارات.

وأكد القانون للمجلس تشكيل لجان خاصة لبحث موضوعات معينة، وله الاستعانة بالخبراء والمختصين سواء في اجتماعاته أو في جلسات لجانه، وعلى الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص موافاة المجلس بما يطلبه من بيانات وإحصاءات ومعلومات يراها ضرورية لتنفيذ اختصاصاته.

عرض نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على ما يلي "ما مدى قدرة التعليم العالي في مملكة البحرين على تلبية احتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل الوثائق والمصادر الرسمية المتعلقة بالإحصاءات عن عدد الملتحقين بالتعليم العالي نسبةً إلى تعداد السكان في البحرين ومقارنتها بالدول الأخرى. وسوف نتناول علاقة التعليم العالي باحتياجات المجتمع والطلب الاجتماعي من خلال بعدين، هما: الطلب الاجتماعي، والنمو السكاني.

١ – التعليم العالي والطلب الاجتماعي:

لقد كان الطلب الاجتماعي قبل ثلاثة عقود ماضية في توازن مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي على الرغم من وجود جامعة وطنية واحدة، وهي جامعة البحرين؛ فقد كانت جامعة البحرين تستوعب معظم الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي. أما في نهاية العقد الماضي فلم تعد الجامعة الوطنية الوحيدة قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي، على الرغم من زيادة طاقتها الاستيعابية من نحو ٧٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٩٨٨م إلى نحو ٢٠٠٠٠ طالب وطالبة في عام ٢٠٠٥م، وأصبحت الطاقة الاستيعابية للجامعة الوطنية الوحيدة لا تلبي الطلب المتزايد على التعليم العالي. ويتوقع أن يتناسب الطلب الاجتماعي على التعليم العالي مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي في ضوء إنشاء (١٢) جامعة خاصة في المملكة؛ حيث أصبحت هذه الجامعات والكليات قادرة على تلبية معظم الطلب الاجتماعي، ولكن لا يزال هناك فارق بين

أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي وأعداد الخريجين من التعليم الثانوي، حيث إن هناك أكثر من ٣٠٪ من الخريجين لم يستطيعوا الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خاصة في ظل الزيادة الرهيبة في رسوم مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عيسان (٢٠٠٦م)، ودراسة آل عبدالله (٢٠٠٢م)؛ حيث أشارت نتائجها إلى محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالطلب الاجتماعي، وإلى أن قرابة ثلث خريجي التعليم الثانوي لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي.

٢ – معدل الالتحاق بالتعليم العالي:

يبلغ عدد سكان البحرين – بحسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠١م – نحو (٦٥٠,٦٠٤) نسمة؛ منهم (٣٧٣,٦٤٩) من الذكور و(٢٧٦,٩٥٥) من الإناث. وبلغ عدد المواطنين (٤٠٥,٦٦٧)؛ منهم (٢٠٤,٦٢٣) من الذكور و(٢٠٧,٠٤٤) من الإناث؛ أي بنسبتي ٦٢,٤٪ و ٣٧,٦٪ على التوالي. وبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني ٢,٧٪ خلال (١٩٩١–٢٠٠١م)، وبلغ هذا المعدل بين البحرينيين (٢,٥٪ و ٢,٩٪) على التوالي. وفي عام ٢٠٠١م بلغ عدد البحرينيين الحاصلين على مؤهل ثانوي فأكثر (١٢١,٩١٨) فرداً، منهم (٦١,٧٩٤) من الذكور و (٦٠,١٢٤) من الإناث؛ أي بنسب ٥٣,٠٪ من السكان البالغين من العمر ١٨ سنة فأكثر (٥٣,٧٪ للذكور و ٥٢,٢٪ للإناث).

في عام ٢٠٠١م بلغ عدد البحرينيين الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر ٢٤,٧٦٠ فرداً، منهم ١٣,٠١٢ من الذكور و ١١,٧٤٨ من الإناث؛ أي بنسبة ١٢,٥٪ من السكان البالغين ٢٢ سنة فأكثر (١٣,٢٪ للذكور و ١١,٨٪ للإناث) (الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠٠٥م).

وعند النظر إلى علاقة التعليم العالي بالنمو السكاني، ومدى مساهمته في توظيفه خدمةً للتنمية نجد أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في مملكة البحرين يشكل نسبة عالية مقارنة مع المعدلات الملحوظة في بعض الدول العربية والأجنبية لعام ٢٠٠٥م؛ حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٣٦٪، في حين تصل في

بعض البلدان العربية، مثل ليبيا، إلى نحو ٥٦٪، ولبنان إلى نحو ٥١٪، والأردن إلى نحو ٣٩٪، وفلسطين إلى نحو ٣٩٪ (سلامة، ٢٠٠٧ أ). والجدول رقم (٤) يوضح هذه النسب.

الجدول رقم (٤)
نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في بعض الدول العربية لعام ٢٠٠٥م

البلـد	النسبة ٪
ليبيا	٥٦٪
لبنان	٥١٪
الأردن	٣٩٪
فلسطين	٣٨٪
البحرين	٣٦٪
مصر	٣٤٪
تونس	٣٠٪
السعودية	٢٨٪
الإمارات	٢٢٪
الكويت	٢٠٪
قطر	١٩٪
عمان	١٨٪
اليمن	٩٪

وترتفع هذه النسبة في بعض دول العالم؛ حيث تصل في بعض دول أمريكا الجنوبية، كالأرجنتين إلى نحو ٣٩,٩٪، وفي بعض دول شرق آسيا كاليابان إلى نحو ٦٥٪، وكوريا الجنوبية إلى ٣٧,٧٪ (آل عبدالله، ٢٠٠٢م)، وترتفع النسبة أكثر في بعض دول أوروبا كفرنسا وبريطانيا لتصل إلى نحو ٦٦٪، وتزداد النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ ٧٠٪. وتعتبر كوريا من الدول التي تحققت لها سبل التقدم والتنمية، وذلك بزيادة التوسع في التعليم

العالي والجامعي، حيث كانت نسبة التعليم الجامعي والعالي لا تزيد على ٥٪ منذ نحو ٢٥ عاماً، ثم ارتفعت تلك النسبة إلى نحو ٥٣٪ في الوقت الحالي (سلامة، ٢٠٠٧ ب). والجدول رقم (٥) يوضح هذه النسب.

الجدول رقم (٥)
نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في بعض دول العالم
لعام ٢٠٠٥م

البلـد	النسبة ٪
أمريكا	٧٠٪
فرنسا	٥٠٪
بريطانيا	٥٠٪
اليابان	٦٥٪
كوريا الجنوبية	٥٣٪
الأرجنتين	٣٩,٩٪
بيرو	٣٣,١٪

ويتضح من النسب الواردة في الجدولين رقمي (٤ و٥) أن تقدم الدول وارتفاع مؤشر نموها يكون انعكاساً مباشراً لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي. وعند النظر إلى التركيبة العمرية للسكان البحرينيين، نجد أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة تشكل نحو ٥٠٪ من إجمالي عدد المواطنين. وهذه المؤشرات في عمومها تؤكد النمو الكبير خلال السنوات القادمة في عدد السكان الذين يرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠٠٥م).

وخلاصة القول: إن نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في المملكة خلال السنوات الماضية شهدت تقدماً ملحوظاً بمعدلات الالتحاق مقارنة بحجم السكان، ولكن ما زالت هذه النسبة تحتاج إلى زيادة عند مقارنتها بكل من ليبيا ولبنان وبعض الدول الغربية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل في ظل

افتتاح جامعات خاصة عديدة في المملكة التي سوف تسهم بشكل فاعل في زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي.

عرض نتائج السؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على ما يلي: "ما مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية"؟

للإجابة عن هذا السؤال سوف نستعرض مخرجات التعليم العالي ومدى تلبيتها لمطالب التنمية واحتياجات سوق العمل من خلال المؤشرات التالية:

أ – تكافؤ الفرص في التعليم العالي بين الطلبة والطالبات:

لقد تطور التعليم العالي في مملكة البحرين ونما بسرعة كبيرة، ومخرجات التعليم في العقدين الماضيين توضح التطور في مسيرة التعليم العالي. وبالنظر في نمو الخريجين بالتعليم العالي وزيادتهم خلال هذا العام الدراسي والعام الدراسي الماضي نجد أن هناك فجوة نوعية بين الطلبة والطالبات، وتفاوتاً كبيراً بين الجنسين في عدد الملتحقين (انظر الجدول رقم ٦، والشكل رقم ٣)، حيث نجد أن نمو أعداد الذكور محدود وضئيل خاصة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث يمثل الطلبة نحو ٣٥٪ (٧٤٠٨) من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومي، في حين نجد هذه النسبة معكوسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ حيث يمثل الطلبة نحو ٥٥٪ (٦٧٠٣) من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في مختلف مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وتدل هذه النتائج على وجود فجوة نوعية بين الطلبة والطالبات في مؤسسات التعليم العالي الحكومية. أما في الجامعات الخاصة فتشير اتجاهات الفجوة بين الطلبة والطالبات إلى انخفاضها بالمقارنة مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية. إن هذه الفجوة النوعية سوف تؤثر على التركيب الأسري من حيث المستوى التعليمي، وعلى إيجاد فرص متكافئة ومتساوية بين الرجل والمرأة في سوق العمل في المستقبل.

الجدول رقم (٦)
عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بحسب الجنس للعامين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م و٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م

اسم المؤسسة	الإناث		الذكور		المجموع
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	
مؤسسات التعليم الحكومية	١٣٧٦٠*	٦٥٪	٧٤٠٨*	٣٥٪	٢١١٦٨
مؤسسات التعليم الخاصة	٥٤٨٤*	٤٥٪	٦٧٠٣*	٥٥٪	١٢١٨٧
المجموع	١٩٢٤٤	٥٧٪	١٤١١١	٤٣٪	٣٣٣٥٥

* النسب تقديرية.

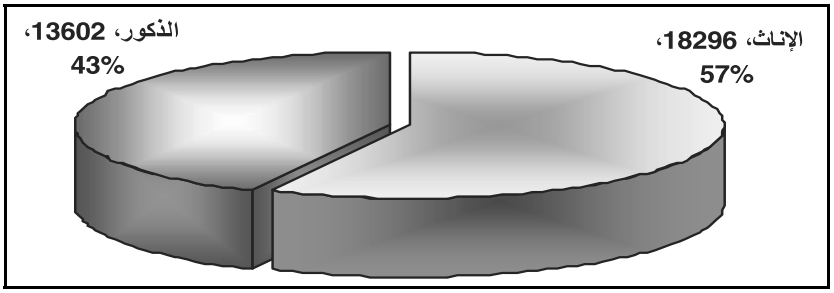

الشكل رقم (٣) – نسبة الطلبة الإناث إلى الطلبة الذكور

ويشير الاتجاه الزمني العام لتطور أعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في البحرين إلى وجود تناقص بمعدل سنوي في أعداد الخريجين، في حين ارتفع المعدل السنوي في أعداد الخريجات من مؤسسات التعليم العالي. وزيادة الإناث على الذكور في التعليم العالي خاصة الحكومي منه سوف تستمر في المستقبل نظراً لزيادة الإناث، سواء في التعليم الثانوي أو المقيدات في التعليم العالي. وعند النظر إلى مساهمة المرأة في سوق العمل نجدها متدنية؛ إذ بلغت نسبة العمالة النسوية البحرينية ٢٣,٥٪ من إجمالي العمالة الوطنية عام

٢٠٠١م (الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠٠٥م). وتختلف هذه النتائج عن نتائج دراسة عطية وسالم (٢٠٠٠م) التي أوضحت وجود فجوة نوعية بين الطلبة والطالبات في الجامعات لصالح الطلبة.

وتزايد أعداد الإناث اللاتي سوف يتخرجن في مؤسسات التعليم العالي في ضوء ضيق الفرص المتاحة في سوق العمل، يتطلب إعادة النظر في التخصصات الدراسية، وذلك بتوسيع التخصصات الأكثر مناسبة لسوق العمل. ومن جانب آخر توسيع فرص العمل في القطاع الخاص التي تتناسب مع طبيعة المرأة في ظل القوى العاملة النسوية المتزايدة في مؤسسات التعليم العالي.

ب – المواءمة بين المخرجات في أعدادها ومجالات تخصصاتها واحتياجات سوق العمل:

تشير بيانات توزع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي تبعاً لمجال التخصص – كما في الجدول رقم (٧)، والشكل رقم (٤) – إلى وجود تفاوت كبير في معدلات التحاق الطلبة بمجالات التخصص، حيث تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بتخصص إدارة الأعمال، حيث بلغت نحو (٤٠,٢٪) من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، كما يتضح من الجدول أن نسبة الملتحقين في مجال العلوم التطبيقية بلغت (٢١٪)، ونسبة الملتحقين في مجال تقنية المعلومات بلغت (١١,١٪)، وعلى النقيض تراجعت أعداد الطلبة الملتحقين في مجال التربية والهندسة والعلوم حيث بلغت (٣,٣٪)، (٣,٠٪)، و(٢,٧٪) على التوالي، وهي معدلات منخفضة مهما تكن الأسباب. إن هذه النتائج تشير إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي في أعدادها ومجالات تخصصاتها واحتياجات سوق العمل في المملكة، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة عيسان (٢٠٠٦م)، ودراسة لقمان (٢٠٠٧م) التي أشارت إلى وجود فجوة بين التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في الوطن العربي.

الجدول رقم (٧)
عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي بحسب التخصص لعام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م

م	التخصص	عدد الطلبة	النسبة ٪
١	إدارة الأعمال	١١٩٨٧	٪٤٠,٢
٢	العلوم التطبيقية والفنية	٦٤٩٠	٪٢١,٨
٣	تقنية المعلومات	٣٣٢٥	٪١١,١
٤	الآداب	٢٦٥٤	٪٨,٩
٥	العلوم الطبية والصحية	٢٢٦٦	٪٧,٦
٦	التربية	٩٧٤	٪٣,٣
٧	الهندسة	٨٨٧	٪٣,٠
٨	القانون	٨٨٣	٪٢,٩
٩	العلوم	٧٦٦	٪٢,٧
	المجموع	٢٩٨٣٢	٪١٠٠

ويتبين من قراءة معطيات الجدول رقم (٧) أن هناك نقصاً في معدلات الالتحاق بتخصصات العلوم البحتة وعلوم الأحياء والرياضيات وتطبيقاتها وغيرها، لصالح تخصصات برامج إدارة الأعمال. لكن إبداء أي رأي مستنير بهذا الشأن يتطلب معرفة أشد دقة باحتياجات سوق العمل لكل تخصص من هذه التخصصات على حدة. لكن أن تتخطى معدلات الالتحاق إلى مجال إدارة الأعمال ٤٠٪ من مجمل الملتحقين بالتعليم العالي أمر يدعو إلى الشك في مواءمة أعداد الطلبة مع احتياجات التنمية وسوق العمل.

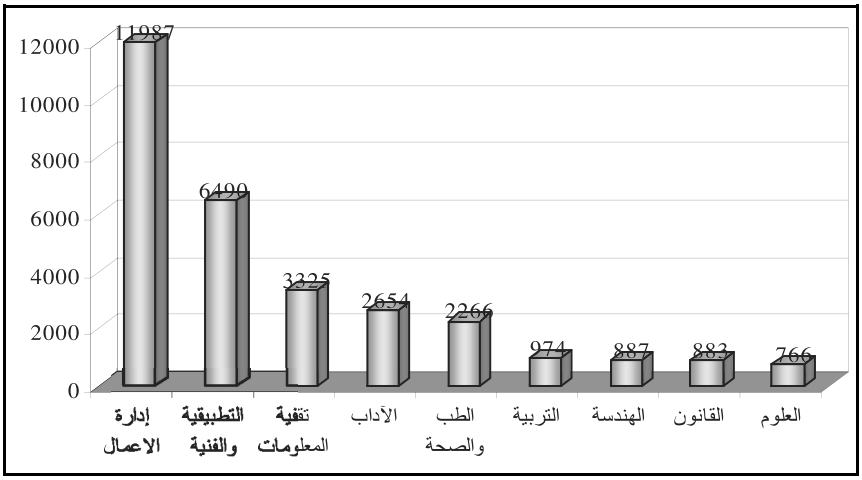

الشكل رقم (٤) – عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي بحسب التخصصات

مهما يكن من أمر وبصورة عامة، يمكن للمرء أن يتساءل: هل يستجيب التعليم العالي في المملكة لمتطلبات التنمية ولاحتياجات سوق العمل في مجال التربية والتعليم.

تدل تمارين المحاكاة إلى أن الأنظمة التربوية بحاجة – بشكل عام – إلى التخصصات التربوية ما لا يقل عن ٥٪ من كل شريحة عمرية لأغراض تأمين الحاجات الأساسية للنظام التربوي. وإذا ما طبقنا هذه المعادلة مع معدل الالتحاق بتخصص التربية في المملكة، كما هو مبين في الجدول رقم (٧)، اتضح لنا تدني هذه النسبة والحاجة إلى زيادتها مستقبلاً.

جـ – توزع الطلبة على مستويات التعليم العالي:

يشير الجدول رقم (٨) إلى معدلات توزع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي على مستويات التعليم العالي، حيث تراوح نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم التقني من أصل مجمل الملتحقين بالتعليم العالي في مملكة البحرين بين ١٥٪ و ٢٠٪، وعلى العكس تراوح نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي على مستوى الشهادة الجامعية الأولى بين ٨٠٪ و٨٥٪، وهذه النتائج تؤكد ما ذهب إليه سلامة (٢٠٠٧ ب).

ليس هناك معايير عالمية يمكن تعميمها بشأن النسب المثالية لتوزع طلبة التعليم العالي بين التعليم الفني والتعليم الجامعي. قد يذكر البعض ما كانت تعتمده بعض دول شرق آسيا بشأن توجيه خريجي التعليم الثانوي إلى النوعين من التعليم مثلاً: ٦٠٪ إلى التعليم الجامعي مقابل ٤٠٪ إلى التعليم الفني، أو العكس. ذلك يتطلب معرفة دقيقة باحتياجات سوق العمل الداخلية عادة من تقنين من جهة، ومن أصحاب المؤهلات الجامعية من جهة أخرى.

الجدول رقم (٨)
معدلات توزع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي
على مستويات التعليم العالي

م	التخصص	النسبة ٪
١	التعليم الفني (الدبلوم)	٨٠–٨٥٪
٢	التعليم الجامعي (البكالوريوس)	١٥–٢٠٪
	المجموع	١٠٠٪

لقد كان سوق العمل في السنوات الماضية يستوعب جميع خريجي التخصصات الجامعية العلمية كمجال التربية والآداب وغيرها، الذين كانت وزارة التربية والتعليم تستوعبهم جميعهم تقريباً، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام خريجي هذه التخصصات، ولكن الوضع تغير كثيراً مع بداية العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين؛ فبدأت المؤسسات التربوية تكتفي في معظم التخصصات، وأصبحت الحاجة مقصورة على مقابلة النمو الطبيعي وإحلال المتقاعدين والمتسربين من المؤسسات التربوية، كما بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة الأخرى وأجهزتها الحكومية لخريجي التعليم الجامعي، وبدأت الحاجة تقتصر على بعض التخصصات، وقد أشارت ورشة إصلاح وتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى هذه الحقيقة؛ حيث أكدت أن النسبة الكبرى من مجموع العمالة المتوقع دخولها إلى سوق العمل خلال السنوات القادمة لتكون من ذوي التخصصات الفنية والتطبيقية (وكالة أنباء البحرين،

٢٠٠٦م). وقد يكون التخطيط لتوجيه الطلبة وقبولهم في برامج التعليم الفني ممكناً في بعض الميادين المهنية لاحتياج هذا القطاع لهم. لكن يبقى السؤل حول مدى تقبل المجتمع لهذا المستوى من التعليم العالي.

٣ – علاقة مخرجات التعليم العالي بخصائص سوق العمل:

إن سوق العمل البحريني يعاني مشكلة فائض عرض في قوة العمل ناتجة من عدم تمكن عملية خلق الوظائف من مقابلة التدفق المستمر على السوق من جانب خريجي الكليات والمعاهد والجامعات من جهة، وزيادة أعداد العمالة الأجنبية من جهة أخرى؛ ما يزيد أعباء هذا الرصيد المتراكم من العاطلين مؤقتاً، الواقع على عاتق الدولة. وهذه العمالة مختلفة في مستوياتها التعليمية وتركيبتها المهنية؛ فهناك العمالة غير المتعلمة، والعمالة ذات التعليم المتدني، والعمالة ذات التعليم العالي. وهناك العمالة غير المهرة، وشبه المهرة، والعمالة المهرة. وفي مملكة البحرين بلغت العمالة الأجنبية، المشتغلة في سوق العمل نحو (١٨١٢٢٠) نسمة في عام ٢٠٠١م، في حين بلغت العمالة الوطنية المشتغلة في سوق العمل نحو (١٢٧١٢١) نسمة. وبذلك تشكل العمالة الأجنبية ٥٨,٢٪ من إجمالي القوى العاملة في مقابل ٤١,٢٪ بالنسبة للعمالة الوطنية (الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠٠٥م). وهذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع نتائج دراسة آل عبدالله (٢٠٠٢م) ودراسة عيسان (٢٠٠٦م) التي أشارت إلى اعتماد سوق العمل في دول الخليج على العاملة الأجنبية.

وبالنظر إلى المستويات العلمية والمؤهلات التي تحملها العاملة الأجنبية في سوق العمل يتضح أن إجمالي الأيدي العاملة الأجنبية تحمل تعليماً متدنياً وتعمل في مهن فنية وصناعية في قطاع الخدمات، والبناء، والإنتاج، وغيرها. وخلاصة القول: إن سوق العمل في وضعه الراهن يحتاج إلى مخرجات التعليم العالي الفني من نمط الكليات المتوسطة، الذي يقوم على مجموعة من البرامج المهنية والفنية والتطبيقية المتنوعة لمدة سنتين، وهذا لا يتسق مع واقع

مؤسسات التعليم العالي التي تهيمن عليها التخصصات الجامعية الإدارية والنظرية. ويرتبط بهذه الظاهرة النقص الحاد الذي يواجهه المجتمع في القوى العاملة الفنية الوطنية في ظل عجز التعليم العالي والفني الدائم عن توفير العمالة في بعض القطاعات مما دفعها إلى الاعتماد بشكل أساسي على العمالة الأجنبية.

ونظراً لأن العلاقة بين سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي علاقة مهمة، لابد من أن نسأل أنفسنا، ما سبب وجود أعداد كبيرة من خريجي الجامعات والكليات المتخصصة في بعض المجالات لم توفق في الحصول على أعمال تتناسب مع تخصصاتهم؟ فبعد أن كانت المؤسسات بمجتمعنا تتلهف على مخرجات التعليم العالي، باتت تلوم مؤسسات التعليم العالي على أن مخرجاتها لا تتواءم مع احتياجاتها. وحتى لا تلوم قطاعات سوق العمل مؤسسات التعليم العالي، وحتى لا تتكرر أخطاء السنوات الماضية التي قبلت فيها الجامعات الطلاب في مجالات لا تحتاج إليها سوق العمل؛ ما ترتب عليه زيادة العاطلين، فإن الحاجة ماسة إلى مراجعة أنفسنا في الجامعات، ووضع آليات جديدة للقبول، نتمكن خلالها من توجيه المقبولين – قدر الإمكان – بحسب التخصصات المطلوبة في سوق العمل مع مراعاة قدراتهم، وميولهم. إن توجيه المخرجات لخدمة سوق العمل سواء من حيث العدد، أو النوعية ينطلق من معرفة دقيقة بسوق العمل ومجالات العمل المتوافرة فيه، والمستويات المطلوبة من الكفاءات ونوع المهارات، وهذا لا يتحقق إلا بإيجاد علاقة وثيقة بين سوق العمل والجامعات (الملا عبدالله، ٢٠٠٧م).

فعلى سبيل المثال لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، وُيوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

عرض نتائج السؤال الرابع:

نص السؤال الرابع على ما يلي: "ما التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية"؟ للإجابة عن هذا السؤال وتحليل نتائجه، تم حساب التكرار لكل تحد من التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن تحديات عديدة تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية، في مقدمتها:

- تدني كفاءة بعض مخرجات التعليم العالي وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى؛ الأمر الذي ترتب عليه انتفاء العلاقة بين المخرجات العلمية ومتطلبات سوق العمل، وبما ينعكس بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية والبشرية.
- عجز التعليم العالي عن توفير العمالة في بعض القطاعات؛ مما دفع قطاعات سوق العمل إلى الاعتماد بشكل أساسي على العمالة الأجنبية.
- لم يعد أي بلد عربي يخلو من البطالة بين خريجي التعليم العالي؛ فقد أضحت هذه ظاهرة عامة لا فرق فيها بين كثير السكان أو قليله، وافر الموارد الطبيعية أو قليلها، حيث تعد البطالة أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحول دون الاستفادة من مخرجاته في التنمية.
- الاهتمام بالكم على حساب الكيف؛ حيث إن السائد هو اتباع إستراتيجية النمو الكمي خاصة في قطاع التعليم العالي الخاص، وهي إستراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية، ولم تبق على نوعية التعليم وجودته، وكذلك عدم مرونة هيكل التعليم وبنيته، وإن الجهود المبذولة والسياسات المطبقة حديثاً من قبل مجلس التعليم العالي يتوقع أن تساهم في التغلب على هذه المشكلة، ولكن على المدى البعيد وليس القريب.
- معاناة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي احتواءها على مقررات دراسية تقليدية، وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على

الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج؛ مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر وبعدها عن احتياجات سوق العمل.

- التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الجامعات المتشابهة – الحكومية والخاصة –؛ مما قد يؤدي مستقبلاً إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق البحريني لها.
- تعاني جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة نقصاً في أعضاء هيئة التدريس، ولا سيما بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز، من مثل الاستقرار الوظيفي – وخاصة للوافدين – وتدني الرواتب والحوافز.
- محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومي مقارنة بالطلب الاجتماعي، وارتفاع رسوم الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وصعوبة تعامل مؤسسات التعليم العالي مع مخرجات التعليم العام والتطورات في مناهجه وبرامجه، وضعف قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل لمخرجات التعليم العالي المختلفة.
- تراجع دور البحث العلمي في خدمة عملية التنمية وتحديداً في خدمة الإنتاج والمعرفة، بحيث يمكن القول: إن ثمة فجوة قائمة بين المؤسسات العلمية ووحدات الإنتاج في المجتمع، وذلك بسبب تواضع المخصصات المالية للبحث العلمي في موازنات مؤسساتنا.

عرض نتائج السؤال الخامس:

نص السؤال الخامس على ما يلي: "ما آفاق التصورات المستقبلية لتعزيز دور التعليم العالي في خدمة التنمية"؟ تم حساب التكرار لكل التوصيات والاقتراحات التي قد تقود لتعزيز دور التعليم العالي وربط مخرجاته بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر عينة الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

- العمل على وضع سياسة واضحة للتعليم العالي وتحديد ماذا نريد منه في ضوء آفاق التطور اللاحق للمجتمع البحريني وما تتطلبه التنمية الشاملة المنشودة.
- مراجعة خطط وبرامج مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وتحسينها وتطويرها لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية والابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل كمشاركة جميع الوزارات، وغرفة الصناعة والتجارة، وممثلي القطاعات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني في صياغة الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد على استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير المناهج التعليمية.
- التطوير النوعي في مدخلات التعليم العالي؛ بما ينعكس إيجاباً على المخرجات العلمية التعليمية، ويرتفع بها إلى المستويات المنشودة التي تكون المجتمع المتعلم المنتج الساعي إلى الرقي والتقدم، ويتم ذلك بربط التعليم العالي بالمراكز التدريبية والتأهيلية لتكوين رأس المال البشري المدرب الذي يستطيع إحداث التنمية الاقتصادية.
- إعادة النظر في سياسة التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ بحيث تكون مبنية على وضوح الرؤية نحوها و وضوح آفاق التطور اللاحق للمجتمع وتحديد الحاجة وتفادي استمرار وجود نسخ مكررة من الكليات والجامعات والتخصصات دون التخطيط وربما عدم وجود الحاجة لها.
- الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي دون الجامعية، والإعلاء من قيمتها المجتمعية، واعتماد إجراءات تشجيعية تساعد على زيادة الالتحاق بها-

ككليات العلوم التطبيقية، والكليات المتوسطة (كليات المجتمع)، والكليات التقنية والفنية – وبما يؤدي إلى إيجاد توازن في الالتحاق بين مختلف الكليات والمجالات والتخصصات.

- العمل على توطين مخرجات التعليم العالي في الوظائف الإدارية والفنية في القطاع الخاص، ولن يتم ذلك إلا من خلال الارتفاع بقدرات الخريجين التأهيلية والتدريبية، وربط مخرجات التعليم العالي بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق مزيد من الربط والتلاحم بين قطاعي التعليم والعمل.
- العمل على أن يشكل التعليم العالي الخاص ميداناً للتباين والتنافس وتقديم خدمة أفضل، وألا يتحول إلى ميدان يستهدف الربح بدرجة رئيسة، لذلك لا بد من العمل على تنظيم التعليم العالي الخاص بما يتيح المجال أمام القطاع الخاص لتقديم الخدمة التعليمية في ظل استمرار الإشراف الدقيق من قبل مجلس التعليم العالي والمتابعة المستمرة لضمان التوعية وتوفير الشروط المطلوبة وعدم التسرع في إصدار التراخيص دون التأكد من استيفاء الشروط المطلوبة حفاظاً على أجيالنا وعلى سمة التعليم في بلادنا.
- تنفيذ عملية تقويم دورية لمؤسسات التعليم العالي للتأكد من أن الأسس التي بنيت عليها الأهداف والإستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية، والعمل على تحسين الأداء في هذه المؤسسات.
- في ضوء تراجع الطلب على التربويين في القطاع التعليمي، ينبغي إعادة النظر في إعداد كليات التربية الموجودة خارج مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وعلى ذلك تقاس الكليات الأخرى التي لا يحتاج إليها سوق العمل.

- إنشاء هيئة مشتركة للتعاون في تحديد مخرجات العملية التعليمية، والتنسيق بين فعاليات كل من سوق العمل والتعليم العالي؛ بحيث تتولى هذه الهيئة تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وببرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلات خريجيها وخبراتهم، من أجل إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب الخريجين الجدد.
- إطلاع مؤسسات التعليم العالي على مختلف البيانات والمعلومات الضرورية لتمكينها من فهم أفضل لآليات سوق العمل وتحليل مجالات العمل الناشئة والاستعداد لها، ومن فهم أفضل لمتطلبات سوق العمل وتحديد احتياجاته، ثم إعادة تحديد مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسات التعليم العالي من تزويد سوق عمل متغير باستمرار بموارد بشرية متجددة وتمتلك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار.
- تركيز مؤسسات التعليم العالي على البحوث العلمية في مجال الدراسات التنبئية التي تكشف عن الحاجة الفعلية لسوق العمل، وبحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.
- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي، وإيجاد التمويل لمشاريع بحثية لصالح مؤسسات العمل.
- إن إصلاح التعليم العالي وتطوير محتواه وجعله قادراً على صناعة الإنسان الجديد يرتبط أيضاً بالجهود المبذولة لإصلاح التعليم العام الذي يشكل الأساس الذي يبنى عليه التعليم العالي، ومن ثم فإن الجهود لا بد أن تبذل لإصلاح التعليم العام وتطويره؛ لأن النظام التعليمي مترابط الحلقات وكل مرحلة فيه تؤثر في المرحلة التي تليها.

الخلاصة:

ما تقدم يمثل محاولة علمية لدراسة واقع التعليم العالي وتشخيصه في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، انطلاقاً من قناعة فلسفية مؤداها أن التعليم العالي يعد الرصيد الإستراتيجي للمجتمعات الذي يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية الشاملة باعتباره أساساً وهدفاً في الوقت نفسه للتنمية. وحيث إن التعليم العالي في البحرين لا يزال يعاني بعض القصور في تلبيته لاحتياجات التنمية وسوق العمل، لذا كان من الضروري دراسة واقع التعليم العالي بشيء من التحليل لتشخيصه، ومعرفة مدى تلبيته لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وإزاء هذه الأهمية للتعليم العالي – كعامل فعال وحاسم في التنمية – نحن في البحرين في مسيس الحاجة إلى نوع من السياسات التي تدفع بالتعليم العالي إلى الأمام وربطه بشكل مدروس بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل. وصحيح أن التعليم العالي في البحرين قد أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية إلا أنه ما زال بحاجة إلى تغيير تنموي يقتضي معه توافر القدرة البشرية المدربة والمزودة بالتعليم المتقدم، بحيث يكون للمال ما يعادله من الخبرة والمهارة البشرية؛ لأن التنمية ليست هي تنمية المال فحسب، ولكنها في الأساس تنمية الإنسان من خلال برامج التعليم العالي.

ولكي يحقق نسق التعليم العالي الدور المبتغى منه في تلبية متطلبات التنمية في مجتمعنا، ينبغي إعادة النظر في هياكل مؤسسات التعليم العالي القائمة وبرامجها؛ بما يؤدي إلى تجنب التكرار النمطي في برامج التعليم العالي التي لا تلبي احتياجات التنمية، وذلك من خلال التطلع إلى فلسفة تربوية جديدة تعيد النظر في سياسة التعليم العالي وبرامجه ومخرجاته وخطط التنمية، وترسم إطاراً مخططاً يتجه العمل في مساره لتحقيق التوافق بين مخرجاته ومتطلبات التنمية. فالتعليم العالي المتطور الذي يواكب النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وعملية التنمية المستدامة التي تشهدها مملكتنا الغالية يعتبر ركيزة أساسية في عملية تأهيل المواطن البحريني للمشاركة في عملية التنمية.

المراجـــــع

- أبو هلال، محمد، (١٩٩٨م)، **مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (٩)، نابلس، فلسطين.
- جامعة البحرين، (٢٠٠٠م)، **دليل برامج الدرجة الجامعية الأولى لكليات الآداب، إدارة الأعمال، التربية، العلوم، الهندسة للعام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١م**، البحرين، مطبعة جامعة البحرين.
- جامعة البحرين، (٢٠٠٦م)، **دراسة البنية الأكاديمية بجامعة البحرين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م**، البحرين، مطبعة جامعة البحرين.
- جامعة الخليج العربي، (٢٠٠٧م)، **نبذة تاريخية عن جامعة الخليج العربي**، تم استرجاعها بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٧م من موقع جامعة الخليج العربي الإلكتروني: http://www.agu.edu.bh.
- جريو، داخل حسن، (٢٠٠٣م)، التعليم العالي المعاصر: توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة، **بحوث مستقبلية**، (٧)، ص ص ١١-٣٠.
- الجلال، عبدالعزيز، (٢٠٠٧م)، **التعلم وسوق العمل: مداخل عملية ونماذج ناجحة لتوثيق التواؤم**، ورقة مقدمة لمؤتمر المعرفة الأول بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال الفترة من ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧م، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الجهاز المركزي للمعلومات، (٢٠٠٥م)، **تعداد ٢٠٠١ الجزء الأول: نتائج للتعداد العام للسكان**، تم استرجاعه بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧م من موقع الجهاز المركزي للمعلومات الإلكتروني:
http://www.cio.gov.bh/default.asp? action = article&id = 190.
- حبشي، محمد مصطفى، (٢٠٠٠م). سياسة التعليم العالي: إدارة وتمويل. **مجلة اتحاد الجامعات العربية، يوليو** (٣)، ص ص ١٩٥-٢٢٧.

- سلامة، رمزي، (٢٠٠٧ أ)، **أحوال التعليم العالي في الدول العربية**. بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية.
- سلامة، رمزي، (٢٠٠٧ ب)، **اختصاصات التعليم العالي وتكوين العاملين في التربية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المعرفة الأول بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال الفترة من ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧م، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عارف، نصر، (٢٠٠٧م)، **مفهوم التنمية**، تم استرجاعه بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧م من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني: .http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/ mafaheem-2.asp
- آل عبدالله، إبراهيم بن محمد، (٢٠٠٢م)، احتياجات التنمية في التعليم العالي: دراسة وصفية تحليلية لقدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي، **مجلة جامعة الملك سعود**، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ص ١٤، ص ص ٩٧-١٥٤.
- عطية، مهران سليمان وسالم، أسامة عبدالحميد، (٢٠٠٠م)، سياسات التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وتأثيراته على الأسرة المصرية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، يوليو (٣)، ص ص ٢٢٨-٢٥١.
- عمادة القبول والتسجيل، (٢٠٠٥م)، **إحصاءات بأعداد الطلبة المسجلين بجامعة البحرين في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م**، عمادة القبول والتسجيل، جامعة البحرين.
- عيسان، صالحة عبدالله، (٢٠٠٦م)، **التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان**، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية المقامة من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) خلال الفترة من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٦م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

- فرجاتي، نادر، (١٩٩٨م)، **رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسية**، تم استرجاعها بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٧م من الموقع الإلكتروني: http://www.watfa.net/bmachine/ attach.php?AID = 373.
- فكري، أسامة وعطية، مهران، (٢٠٠٠م)، سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية وأثر ذلك على الأسرة المصرية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية، يوليو** (٣)، ص ص ٢٢٨-٢٥١.
- لقمان، أحمد محمد، (٢٠٠٧م)، **تجسير الفجوة بين إعداد الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل: وجهة نظر منظمة العمل العربية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المعرفة الأول بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال الفترة من ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧م، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- كلية العلوم الصحية، (٢٠٠٧م)، **نبذة عن كلية العلوم الصحية بمملكة البحرين**، مملكة البحرين، وزارة الصحة، كلية العلوم الصحية.
- مذكور، علي، (٢٠٠٠م). **التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل**، القاهرة، دار الفكر العربي.
- المعاودة، أمل وحمود، نادية وآل خليفة، وفاء والطهمازي، عائشة، (٢٠٠٧م)، **بيان بالبرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين**، إحصائية غير منشورة، وزارة التربية والتعليم، مملة البحرين.
- معهد البحرين للتدريب، (٢٠٠٦م)، **التمكين من خلال التدريب: التقرير السنوي ٢٠٠٦م**، مملكة البحرين، وزارة العمل، معهد البحرين للتدريب.
- الملاعبدالله، فيصل، (٢٠٠٥م)، **ملامح مشروع الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة البحرين: آفاق الحاضر وتصورات المستقبل**، بحث منشور في المجلد الرابع لبحوث المؤتمر التربوي الخامس لكلية التربية بجامعة البحرين بعنوان "جودة التعليم الجامعي" المنعقد في الفترة من ١١-١٣ أبريل ٢٠٠٥م، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

- الملاعبدالله، فيصل، (٢٠٠٦م)، خصخصة التعليم العالي .. دعم للتعليم أو للاستثمار، **جريدة أخبار الخليج**، مملكة البحرين، ٦ أغسطس (١٠٣٦٢)، ٢٣.
- الملا عبدالله، فيصل، (٢٠٠٧م)، هل مخرجات التعليم مرتبطة باحتياجات سوق العمل؟ **جريدة أخبار الخليج**، مملكة البحرين، ٢ يوليو (١٠٦٩٢)، ١٤.
- وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٥م)، **المرسوم بإنشاء مجلس التعليم العالي**، تم استرجاعه بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧م من موقع وزارة التربية والتعليم الإلكتروني:
.http://www.education.gov.bh/news/index.asp?hNewsId = 582
- وكالة أنباء البحرين، (٢٠٠٦م)، **تطوير التعليم .. أحد أهم مرتكزات المشروع الوطني للإصلاح بمملكة البحرين**، تم استرجاعه بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧م من موقع وكالة أنباء البحرين الإلكتروني:
.http://www.bna.bh/?ID = 88242